

الجمهورية التونسية

كلمة الأستاذ الأزهر بوعوني

وزير التعليم العالي

و البحث العلمي و التكنولوجيا

رئيس اللجنة الوطنية للطاقة الذرية

رئيس الوفد التونسي للدورة الثالثة و الخمسين

للمؤتمر العام

للكالة الدولية للطاقة الذرية

فيانا، من 14 سبتمبر إلى 18 سبتمبر 2009

السيدة الرئيسة

السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

السادة أعضاء مكتب المؤتمر

السيدات والسادة أصحاب المعالي رؤساء وأعضاء الوفود المحترمين،

يسعدني أن أتقدم إليكم بأحر عبارات التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة

العادية الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة متمنيا لكم كل النجاح والتوفيق.

إننا نرى في انتخابكم تقديرا واعترافا منا جميعا لكفاءتكم التي تعرفها عنكم

وأیضا تقديرا متجددا لبلدكم،

كما يسعدني بهذه المناسبة أن أتوجه بعبارات التقدير لكل من سعادة السفيرة

والممثلة الدائمة للجزائر، السيدة طاووس فروخي رئيسة مجلس المحافظين

والدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة للمجهودات التي بذلها بكل

كفاءة وتميز في إدارة شؤون الوكالة خلال هذه السنة.

كما نرحب بائضمام رؤدا الى منطقتنا ونأمل أن تُسرى مساهماتنا
السيد الرئيس ،
اعمالنا

أود أن أشيد بالأداء المتميز للدكتور محمد البرادعي طيلة فترة توليه منصب المدير العام للوكالة وحنكته وحرصه على التمسك باستقلاليتها وتطوير أدائها واستشرف دورها المستقبلي مع الحفاظ على مهمتها الرئيسية. ونحن نقدر له ذلك ونتقدم له مجدداً بخالص عبارات التقدير.

كما أود أن أعبر عن ارتياح بلادي ودعمها لتعيين السيد يوكيا امانوفي منصب المدير العام الجديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذ نشيد بخبرته الواسعة وحنكته فإننا واثقون من حسن إدارته للوكالة ومطمئنون على مستقبلها تحت إدارته رغم حجم التحديات التي تواجهها لتحقيق أهدافنا جميعاً بكل موضوعية واستقلالية وحرفية.

إن بلادي تولي قطاع الطاقة والتقنيات النووية أهمية خاصة بالنظر إلى فوائدها الثابتة في مختلف مجالات تطبيقاتها خاصة منها في القطاعات الإستراتيجية خاصة منها التزود بالطاقة الكهربائية بأسعار معقولة وتوفير المياه الصالحة للشرب.

السيد الرئيس،

إن اهتمام بلادي بتركيز محطة لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة النووية كان موضوع دراسات انطلقت بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عقود وذلك بالنظر إلى تواضع مصادر الطاقة المتوفرة بالبلاد. وبهذه المناسبة فإنني أجدد التأكيد على عزم بلادي انجاز مشروع تركيز محطة لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة النووية في آفاق سنة 2020 كخطوة أولى. إن كل المؤشرات التي أمكن استنتاجها من دراسة الجدوى التي يتم انجازها للغرض تؤكد أن لهذا المشروع مردودية اقتصادية هامة ويكتسي صبغة المصلحة الوطنية الملحة.

السيد الرئيس،

إن بلادي تدرك أهمية الرهانات المرتبطة باستغلال مفاعلات القوى سواء من حيث توفير مستلزمات الإدارة الآمنة والرقابة الصارمة والتقيّد بالمعايير والضوابط الفنية والقانونية أو من حيث توفير الضمانات لتكريس الشفافية المطلوبة وفقا للنظام الدولي للضمانات النووية. كما تدرك أهمية توفير الأمان والأمن النووي وحسن التصرف في النفايات النووية والنقل الآمن للمواد النووية وحمايتها ماديا

مع الأخذ بعين الإعتبار مخاطر الإرهاب النووي وإرساء نظام للتعويض العادل عن الأضرار النووية وفقا للمعايير الدولية.

لذلك فهي تعمل حاليا على الانخراط في هذا التوجّه واحترام المعايير الدوليّة ذات الصلة بإعداد برامج لتنمية الموارد البشرية ودعم المهام الرقابية وفصلها عن الأنشطة الخدمائية وكذلك مراجعة الأطر الهيكلية والمؤسسية الموجودة بإحداث هيئة وطنية للأمان النووي تختص بالنظر في الجوانب الرقابية دون غيرها. كما تقرر إحداث هيئة وطنية للطاقة النووية تتولى مهام النهوض بمختلف استخدامات الطاقة النووية وخاصة الإحاطة بمشروع تركيز محطة لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة النووية.

وفي هذا الإطار فإنّ بلادي تعمل على إعداد منظومة تشريعية ورقابية للأنشطة النووية تستجيب للمعايير الدولية وتؤسس لتنفيذ مختلف الالتزامات الدولية ذات الصلة . وقد تم تحقيق تقدم هام في هذا الاتجاه ونأمل الانتهاء من إعداد المكونات الأساسية لهذه المنظومة في آجال معقولة والشروع في اعتمادها وفقا للإجراءات

المعمول بها بعد التأكد من محتواها سواء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو في إطار التعاون الثنائي.

ومن جهة أخرى يجري العمل على اعتماد كافة الآليات القانونية الدولية الكفيلة بتأطير هذا المشروع وفي هذا الإطار شرعت بلادي في مباشرة الإجراءات الدستورية للمصادقة في مرحلة أولى على :

- اتفاقية الأمان النووي

- تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

- اتفاقية إزالة أعمال الإرهاب النووي

- تعديل الفقرة "ألف" من المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة

الدولية للطاقة الذرية.

ومن المنتظر استيفاء هذه الإجراءات قبل موفى هذه السنة.

وفي خصوص بقية الآليات القانونية الدولية فقد تمت برجة اعتمادها في المستقبل

وذلك بعد توفير الإطار القانوني المناسب على الصعيد الوطني والكفيل بضمان

تنفيذها والوفاء بالالتزامات المترتبة عنها.

السيد الرئيس،

بحرص من رئيس الدولة عملت بلادي خلال السنوات الفارطة على دعم التعاون القائم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الإطار أبرمت في مطلع هذه السنة البرنامج الوطني الإطاري للفترة 2008-2012. وإنما نتطلع إلى أن نتمكن من خلاله من مزيد دعم التعاون المثمر مع الوكالة وتأطيره بالنسبة للمشاريع ذات الأولوية في مختلف مجالات استخدامات الطاقة والتقنيات النووية. وأودّ في هذا السياق أن أشيد بمسوى التعاون القائم بين تونس والوكالة خلال هذه السنة حيث تتولى الوكالة تمويل 18 مشروعا وطنيا، كما شاركت بلادي في تنفيذ 44 مشروعا إقليميا على مستوى القارة الإفريقية و3 مشاريع ما بين الأقاليم.

السيد الرئيس،

تحرص بلادي على الوفاء بتعهداتها المالية تجاه الوكالة بقدر حرصها على الاستفادة من إمكانيات التعاون المتاحة. وفي هذا الإطار فان تونس تتعهد بدفع مساهمتها في صندوق التعاون الفني بعنوان السنة المقبلة وفقا للنسبة المحددة.

ومن جهة أخرى فقد تولينا تحويل كافة المساهمات بمختلف العناوين لحساب الوكالة، بما في ذلك المتخلدات المالية بعنوان المصاريف المسترجعة لمشاريع التعاون الفني وفقا للنظام القديم والتي أوشكنا على الانتهاء من دفع كافة أقساطها. ونحن ندعو الجميع إلى العمل على المواظبة في تحويل مساهماتها بميزانية الوكالة بمختلف العناوين في آجال معقولة بما يمكنها من تحقيق برامجها في أحسن الظروف.

السيد الرئيس،

تحتضن تونس مقر الهيئة العربية للطاقة الذرية وهي الجهاز المتخصص للعمل العربي المشترك في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة والتقنيات النووية ولها نفس أهداف الوكالة ونعتبرها أداة متميزة لتعميق علاقات التعاون بما يساهم في خدمة الأغراض التنموية والمصالح المشتركة المتبادلة على الصعيد العربي.

وفي هذا الإطار أود أن أذكر بتأكيد القادة العرب في قمة الدوحة سنة 2009 على حق الدول العربية في استخدام الطاقة النووية للأغراض التنموية واعتمادهم للإستراتيجية العربية للطاقة النووية حتى سنة 2020 وتكليف الهيئة العربية

للطاقة الذرية بتنفيذها بداية من سنة 2010. وبالرجوع إلى اتفاق التعاون المبرم بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والهيئة العربية للطاقة الذرية بفيانا في 31 أكتوبر 1990 وتونس في 12 نوفمبر 1990 فإننا نجد التأكيد على أهمية هذا التعاون وضرورة تطويره ودعمه خدمة للمصالح المشتركة بتنفيذ مشاريع مشتركة وفقا لآليات تحقق مصالح الطرفين.

السيد الرئيس،

انطلاقا من ثوابت سياستنا الخارجية فإن وفد بلادي يدعم كل مبادرات الحد من التسليح النووي وتكريس مبدأ الذرة في خدمة التنمية والسلام. وبالنظر إلى تواجد عدد من دول القارة الإفريقية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومع استمرار التغاضي عن الاستجابة للدعوات المطالبة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وخاصة منها الأسلحة النووية، فإن هذا الإنجاز رغم أهميته يبقى منقوصا ما لم يكتمل بتنفيذ نظام الضمانات الشاملة على كافة دول منطقة الشرق الأوسط دون أي استثناء وإخضاع جميع المنشآت النووية بالمنطقة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإعلانها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس،

في الختام أجدد شكري لكافة العاملين بكتابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على

المجهودات الكبيرة التي ماانفكوا يبذلونها لتنفيذ برامج الوكالة وأتمنى أن تكلل

أشغال مؤتمرنا بالنجاح. شكرا على حسن الانتباه.